مدعومة بـ 4 محفزات تكتب فصلاً جديداً لها في نمو الاقتصاد الوطني

«السياحة الداخلية» تنتعش..
206,3 ملايين دينار إنفاق زوار الكويت في 3 أشهر

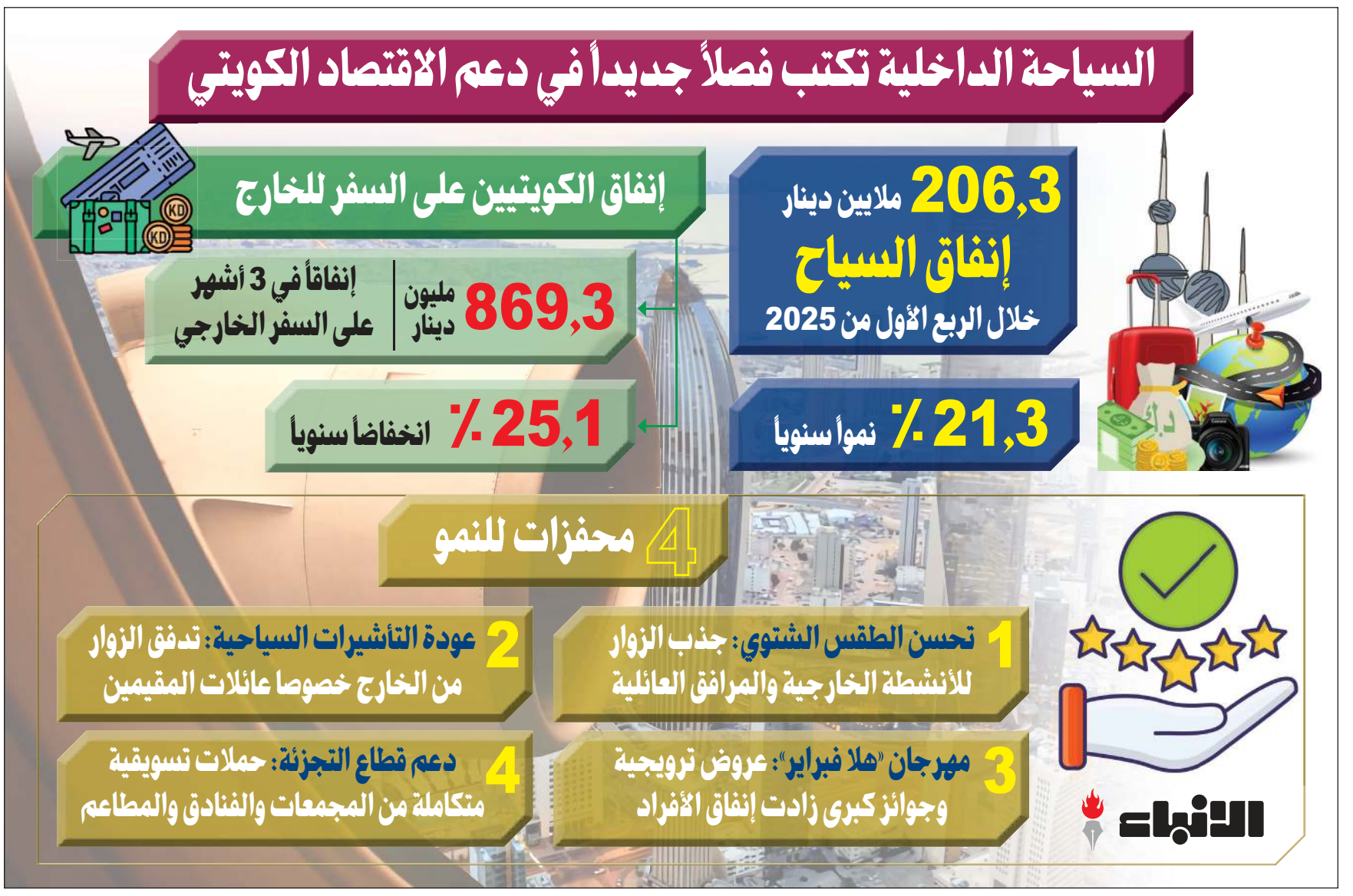

أحمد مغربي

شهدت الكويت تحولا لافتا في سلوك الإنفاق السياحي خلال الفترة الأخيرة، في مشهد يعكس ملامح تغير عميق في توازنات العرض والطلب على مستوى السوق المحلي، ويفتح الباب أمام مرحلة جديدة من التعاطي الاقتصادي مع مفهوم «السياحة الداخلية» لتكتب فصلا جديدا في الاقتصاد الكويتي كمصدر دعم فعلي لنمو، إذ سجلت الكويت خلال الربع الأول من 2025 ارتفاعا ملحوظا في مستويات إنفاق السياح والزائرين القادمين من الخارج، وسط زخم اقتصادي يعكس بداية تحول تدريجي نحو دعم القطاع السياحي كمكون فعال في بنية الاقتصاد المحلي برغبة وجهود حكومية فاعلة.

هذا التحول لم يكن وليد المصادفة، بل نتيجة تلاق متناغم بين عدد من المتغيرات التي هيأت بيئة مثالية لتحفيز حركة الزوار، وإعادة توجيه البوصلة الترفيهية للكويتيين أنفسهم، إذ شكلت الحملات الموسمية والمهرجانات التجارية نقطة جذب قوية، أعادت رسم خريطة الإنفاق المحلي، وأضفت طابعا احتفاليا على تجربة التسوق والاستهلاك، ساعد في إطالة مدة الإقامة وتعزيز القيمة الاقتصادية للزائر والمقيم معا.

وأظهرت أرقام رسمية صادرة عن بنك الكويت المركزي، حصلت عليها «الأنباء»، أن السياحة الداخلية شهدت نموا لافتا في مستويات الإنفاق خلال الربع الأول من 2025، حيث بلغ إجمالي الإنفاق على السياحة داخل البلاد نحو 206,3 ملايين دينار، مقارنة بـ 170,1 مليون دينار في الفترة ذاتها من عام 2024، ما يعكس زيادة على أساس سنوي تقدر بـ 36,2 مليون دينار أي بنسبة نمو تصل إلى 21,3٪.

ويشير تحليل مؤشرات الدعم الأولية التي أسهمت في هذا النمو الملحوظ بإنفاق السياح داخل الكويت خلال الربع الأول من العام، إلى وجود 4 عوامل دعم رئيسية حفزت الإنفاق إلى الارتفاع، وهي كالتالي:

1ـ تحسن الأجواء: إذ ان موسم الشتاء الماضي شكل نقطة ارتكاز في نمو الإنفاق، مدعوما بجاذبية الطقس المعتدل الذي ساهم في تنشيط عدد من الأنشطة الترفيهية الخارجية والفعاليات العائلية، ما عزز من الإقبال على المجمعات التجارية والمطاعم والمرافق الترفيهية خصوصا ان الكويت واحدة من الوجهات التي تجذب السياحة العائلية خصوصا من قبل الخليجيين.

2ـ تسهيلات التأشيرات: إذ أسهمت عودة العمل بتأشيرات الزيارة بعد فترة من التقييد التنظيمي، في تنشيط السوق الداخلي عبر قدوم أعداد كبيرة من الزوار، سواء من أسر المقيمين أو السياح في تعزيز حركة الإنفاق على مستوى الإقامة، والمشتريات، والخدمات.

3ـ مهرجان «هلا للتسوق»: إذ إن المهرجان المقام ضمن فعاليات «هلا فبراير» شكل أحد أبرز المحركات التجارية خلال الربع الأول، إذ استقطب المهرجان اهتماما واسعا من الجمهور عبر منظومة من العروض والجوائز الكبرى غير المسبوقة، ما عزز ثقافة التسوق الترفيهي، وأدى إلى رفع متوسط حجم الإنفاق الفردي خلال فترة قصيرة.

4ـ الحملات الترويجية لقطاع التجزئة: سجلت العديد من المراكز التجارية والفنادق والمطاعم تبنت خططا ترويجية متناغمة مع أهداف المهرجان، ما أسهم في تكامل الجهود بين القطاعين العام والخاص لخلق موسم إنفاق فعلي، قائم على توظيف عناصر الجذب المناخي والجوائز وقوة العرض التسويقي.

وفي سياق متصل، كشفت بيانات «المركزي» عن تراجع ملحوظ في إنفاق الكويتيين على السفر إلى الخارج خلال الربع الأول من عام 2025، حيث بلغ الإنفاق نحو 869,3 مليون دينار، مقارنة بـ 1,16 مليار دينار في الربع الأول من عام 2024، أي بانخفاض سنوي بلغت نسبته نحو 25,1٪، ما يمثل فرقا يقدر بحوالي 290,7 مليون دينار.

ويأتي هذا الانخفاض كمؤشر واضح على تراجع شهية المواطنين على السفر خلال تلك الفترة خصوصا أن إنفاق الكويتيين على السفر في الربع الأول من 2024 بلغ نحو 1,161 مليار دينار، مسجلا انخفاضا بنحو 14,6٪ على أساس سنوي مقارنة بمستوى إنفاق بلغ 1,36 مليار دينار خلال الربع الأول من 2023، وهو ما يشير إلى تغير مستمر في تفضيلات المواطنين.

وبالعودة إلى أداء الربع الأول من 2025، وعلى الرغم مما شهده من تراجع على أساس سنوي، أظهرت البيانات تحسنا فصليا طفيفا في الإنفاق الخارجي على السياحة، إذ ارتفع بمقدار 38,7 مليون دينار، مقارنة بالربع الرابع من عام 2024، والذي سجل حينها 830,6 مليون دينار، ويعكس هذا التباين الموسمي تغيرا في نمط السلوك الاستهلاكي للسياحة الخارجية، والذي يرتبط غالبا بالعوامل المناخية وتوزيع العطل الرسمية.

ويعزى الانخفاض السنوي في إنفاق المواطنين على السفر إلى الخارج لعدة عوامل متداخلة، أبرزها تحسن الطقس خلال فصل الشتاء في الكويت، ما يقلل من دوافع السفر الموسمي إلى الوجهات الدافئة، إضافة إلى الارتفاع المستمر في تكاليف السفر الدولية، خاصة في أسعار تذاكر الطيران والإقامة، الأمر الذي دفع العديد من المواطنين إلى إعادة النظر في خططهم السياحية، سواء من خلال تقليص عدد الرحلات، أو التوجه إلى وجهات إقليمية أقرب وأقل كلفة.

يذكر ان هذا التغير في السلوك لا يشير فقط إلى تبدل ظرفي مرتبط بالموسم، بل إلى إمكانية حقيقية لإعادة تعريف الكويت كوجهة سياحية موسمية، تمتلك من المقومات ما يكفي لتحويل المواسم المناخية إلى فرص اقتصادية، وإذا ما استمرت هذه الديناميكية بالتوسع والتطوير، فإن الكويت ستكون أمام فرصة استراتيجية لبناء قطاع سياحي داخلي فاعل، يعتمد على الجودة والتجربة، لا على الكثافة فقط، ما يشكل رافدا مستداما لدورة الدخل المحلي خلال السنوات المقبلة.

مع إطلاق الطرف المقابل المركزي CCP.. وتشمل طرح المشتقات المالية

بدء المرحلة الرابعة من خطة تطوير سوق الأسهم

شريف حمدي

أفادت رئيس قطاع الأسواق ببورصة الكويت نورة العبدالكريم، بأنه في إطار استراتيجية التطوير المستمرة لسوق المال، بدأ الطرف المقابل المركزي CCP العمل في 13 يوليو 2025، وفي الوقت نفسه من المتوقع أن تحصل القواعد واللوائح التنظيمية الخاصة بصناديق الاستثمار المتداولة ETFs وأدوات الدخل الثابت على الموافقات اللازمة بحلول أواخر أغسطس الجاري أو أول سبتمبر المقبل على أقصى تقدير، مع تجهيز البنية التحتية التقنية اللازمة للإطلاق.

وقالت العبدالكريم في مؤتمر المحللين بشأن نتائج النصف الأول لبورصة الكويت، يمثل الإطلاق الناجح للطرف المقابل المركزي CCP نحو تعزيز البنية التحتية، خطوة رئيسية نحو تعزيز البنية التحتية لسوق رأس المال الكويتي، وبناء على هذا الإنجاز المهم ندخل الآن المرحلة الرابعة من خطة تطوير السوق، والتي ستوسع نطاق عروض منتجاتنا من خلال طرح المشتقات المالية، والتي تشمل الخيارات والعقود الآجلة، وخلق فرص جديدة للمستثمرين.

وبعد إطلاق منصة الطرف المقابل المركزي CCP النقدية، أضافت بقولها: إنه يسمح من الآن للوسطاء المؤهلين بتقديم تسهيلات التداول بالهامش بشرط استيفاء متطلبات التراخيص التنظيمية اللازمة.

وبسؤالها خلال المؤتمر عن نسب مشاركة المستثمرين من حيث التنوع، أوضحت العبدالكريم، أن المستثمرين يصنفون إلى مؤسسين وأفراد وصناديق استثمارية، فضلا عن حسابات عملاء، مشيرة إلى أن المستثمرين الأفراد يمثلون 35٪ بالسوق، والشركات 63٪، والصناديق الاستثمارية 0,5٪، وحسابات العملاء 1,4٪. وأفادت بأن المستثمرين الكويتيين يمثلون 85,8٪ من إجمالي المتداولين، فيما يمثل الأجانب 12,7٪، والخليجيون 1,5٪.

وردا على سؤال يتعلق بالجدول الزمني لتحقيق الفوائد الكمية المتوقعة من تحسينات مثل زيادة القدرة وتحسين سرعة المعاملات وتوفير التكاليف، أفادت بأن الفوائد الرئيسية لهذه التحسينات نوعية بطبيعتها، وتتركز على تخفيف المخاطر وتعزيز مرونة السوق وتنوع المنتجات، ما يسهم في بناء نظام سوقي من خلال طرح مجموعة أوسع من الأصول والمنتجات، مشيرة إلى أن القيمة المباشرة تكمن في تقليل المخاطر وتزويد المستثمرين بخيارات ومرونة أكبر، مع الاستمرار في التقدم عبر مختلف مراحل خطة تطوير السوق.

وخلصت بقولها، إن إجمالي عدد الشركات التي تم شطب إدراجها منذ بداية العام الحالي بلغ 3 شركات، منها اثنتان بسبب عدم الامتثال التنظيمي، لافتة إلى أن عدد الشركات المدرجة حاليا 140 شركة، مع عدم وجود أي شركات قيد الطرح العام الأولي.

مدعوماً بتحسن النشاط التجاري والزيادة الحادة والمتسارعة بالطلبات الجديدة

«S&P»: القطاع الخاص غير النفطي يسجل أداءً قوياً خلال يوليو الماضي

كونا: ارتفعت قراءة مؤشر مديري المشتريات الرئيسي للكويت من 53,1 نقطة في شهر يونيو الماضي إلى 53,5 في يوليو، في ظل تحسن شهري قوي في أداء القطاع الخاص غير المنتج للنفط، وتحسن ظروف الأعمال في الأشهر الـ 11 الماضية.

ووفق بيانات صادرة عن وكالة ستاندرد آند بورز جلوبال «S&P»، والمنشورة على موقعها الإلكتروني أمس، فإن العامل الأساسي وراء التحسن الأخير في ظروف التشغيل عائد إلى الزيادة الحادة والمتسارعة في الطلبات الجديدة ما أدى إلى تمديد فترة التوسع التي بدأت في فبراير 2023.

ومؤشر مديري المشتريات الرئيسي للكويت هو مؤشر مركب أحادي الرقم يرصد أداء القطاع الخاص غير المنتج للنفط ومشتق من مؤشرات الطلبات الجديدة والإنتاج والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين ومخزون المشتريات.

وأكدت البيانات أن القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الكويت ظل ضمن منطقة النمو خلال شهر يوليو الماضي مدعوما بزيادات ملحوظة في الطلبات الجديدة والنشاط التجاري ومع ذلك ظلت مستويات التوظيف دون تغيير بعد زيادة قياسية في فترة سابقة وفي غضون ذلك تراجعت الضغوط التضخمية بداية الربع الثالث من العام.

وأشارت إلى ارتفاع طلبات التصدير الجديدة لكن وتيرة التوسع تباطأت إلى أدنى مستوى لها في 3 أشهر وربطت الشركات المشاركة في الدراسة الزيادة في الطلبات الجديدة بجهود الإعلانات وتقديم الخصومات السعرية.

وذكرت أن النشاط التجاري شهد ارتفاعا على أساس شهري طوال العامين والنصف العام الماضية ورغم أن الزيادة الأخيرة كانت ملحوظة لكنها كانت الأبطأ في 4 أشهر وظلت معدلات النمو في الإنتاج والطلبات الجديدة ملحوظة وأبقت الشركات مستويات التوظيف لديها دون تغيير على نطاق واسع في بداية الربع الثالث من العام.

وأظهرت البيانات أن هذا الاستقرار الواسع في أعداد القوى العاملة جاء بعد زيادة قياسية تم تسجيلها الشهر السابق وأدت الجهود المبذولة لإكمال المشاريع في بعض الشركات لكن شركات أخرى كانت مترددة في تعيين موظفين إضافيين بسبب اعتبارات التكلفة.

وأوضحت أن ضعف وتيرة التوظيف في وقت شهد ارتفاعا حادا في الطلبات الجديدة أدى إلى زيادة التراكمات في حجم الأعمال مجددا خلال الشهر الماضي، ومع ذلك كانت وتيرة التراكم طفيفة وكانت الأضعف منذ شهر يناير.

وأضافت أن هذا الاستقرار الواسع في أعداد القوى العاملة جاء عقب زيادة قياسية تم تسجيلها الشهر السابق، وأدت الجهود المبذولة لإكمال المشاريع في موعدها إلى تأخير التوظيف في بعض الشركات لكن شركات أخرى كانت مترددة في تعيين موظفين إضافيين بسبب اعتبارات التكلفة.

وأظهرت البيانات أن ضعف وتيرة التوظيف في وقت شهد ارتفاعا حادا في الطلبات الجديدة أدى إلى زيادة التراكمات في حجم الأعمال مجددا خلال الشهر الماضي، ومع ذلك كانت وتيرة التراكم طفيفة وكانت الأضعف منذ شهر يناير.

وحسب البيانات ذاتها أشارت بعض الشركات إلى أن تخفيض الأسعار بهدف الحصول على طلبيات جديدة قد حد من مدى تمرير ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج إلى العملاء. وكانت الأسعار التنافسية من العوامل الداعمة للثقة في توقعات الإنتاج خلال الأشهر الـ 11 المقبلة في وقت تخطط بعض الشركات لتطبيق استراتيجيات تسويقية متنوعة بما في ذلك استخدام القنوات الرقمية وظلت الشركات متفائلة بشدة بأن الإنتاج سيرتفع خلال العام المقبل على الرغم من تراجع مستوى الثقة إلى أدنى معدلاته في 3 أشهر.

وتعليقا على بيانات الدراسة، قال مدير الاقتصاد في وكالة «S&P» أندرو هاركر إن القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الكويت للنصف الثاني من 2025 بدأ بالطريقة نفسها التي أنهى بها النصف الأول، حيث ارتفع الإنتاج والطلبات الجديدة بشكل ملحوظ مرة أخرى في شهر يوليو الماضي.

وأضاف هاركر أن أحد الاختلافات الملحوظة في الدراسة أن التوظيف ظل كما هو دون تغيير يذكر بعد زيادة قياسية في شهر يونيو، حيث أشارت بعض الشركات إلى اعتبارات التكلفة.

وقال إن الشركات شعرت بالارتياح لتراجع ضغوط التضخم خلال الشهر، إلا أن التردد في تعيين موظفين إضافيين أدى إلى تراكم الأعمال من جديد.

ورأى هاركر أن آفاق التوسع المستقبلي في الأعمال الجديدة تبدو واعدة في الأشهر المقبلة، معربا عن الأمل في أن ينعكس ذلك قريبا في تجدد نشاط التوظيف.